الفصل الثالث

الجودة فى نظام التعليم العالى المصرى

الفصل الثالث

الجودة فى نظام التعليم العالى المصرى

جودة التعليم العالى فى مصر: الواقع والآفاق

منذ حقبة الخمسينات من القرن العشرين، اعتمدت الحكومات المصرية المتتابعة على مواردها فى تمويل تكاليف التعليم ويشمل التعليم الأساسى والعالى حتى المرحلة الجامعية، وكان ذلك فى إطار تحقيق الأهداف الرئيسية للفلسفة الاشتراكية. إن التعليم العالى فى مصر يتأثر ويؤثر فى التعليم العالى فى الوطن العربى كله، وحالياً تواجه جودة التعليم مشكلات وتحديات هائلة؛ فقديما كانت الجامعات مؤسسة تستوعب أعباء التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع، إلا أن هذا التقسيم الكلاسيكى لوظائف الجامعة لا يعطى لإحداها أفضلية على الأخريات، بل ينبغى أن يتساوى الاهتمام بها، وما تشهده هذه المؤسسة من تغليب لوظيفة التدريس على كلتا الوظيفتين هو نوع من الخلل فى الوظائف قد لا يقتصر على الوظيفتين، بل يمتد إلى وظيفة التدريس ذاتها. إن الجامعة لو اكتفت بهذا الشطر من رسالتها، أى أن تكون مصنعا للشهادات، فإنها تكون قد أخلت بعملها الرئيسى، وبذلك تنقض دعائمها من الأساس ولا تلبث أن تسير فى طريق التدهور والانحلال.

والجدير بالذكر أن السياسة المصرية اتجهت نحو تأسيس الجامعات الإقليمية بغرض إتاحة الفرصة لأبناء الشعب لاستكمال مرحلة التعليم الجامعى. وتم إنشاء هذه الجامعات دون التنسيق الكافى وتحقيق أهداف التنمية المجتمعية فى ذلك الوقت، إلا أن ولادة هذه الجامعات جاءت مستنسخة من الجامعات الأم الكبرى، حيث تتبنى كل جامعة أم بعض الفروع الوليدة بالمحافظات وتعمل على مساعدتها فى تشكيل هياكلها الإدارية والمالية والأكاديمية ونظم التعليم وطرق التدريس وتشكيل مجالس الأقسام والكليات. وبالتالى انتقلت مشاكل الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى لتغطى جميع الأنحاء ليس فقط فى ربوع القطر المصرى بل، انتقلت لتغطى باقى الجامعات فى أرجاء الوطن

العربى، وهذا ما كان له بالغ الأثر فى ضعف جودة مخرجات التعليم العالى على المستويين المؤسسى والأكاديمى.

ومن المعروف أن تقويم الأداء الجامعى يتم من خلال قياس الكفاءة والفاعلية فى مؤسسات التعليم الجامعى، إذ تتعلق الكفاءة فى الجامعات والكليات بالعمليات التعليمية وقدرتها على ضبطها وتطويرها، أما الفاعلية فتتعلق بنوع المخرجات التى تؤثر على العالم الخارجى. ويُنظر إلى الفاعلية بأنها مدى إدراك المؤسسات التعليمية لطبيعة العمليات والأنشطة الداخلية التى تحدد أداءها وعلاقتها مع بيئتها المحيطة، وكذلك قدرتها على السيطرة على العمليات وتوجيهها حسب المتغيرات الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها.

وهناك جانبان لكفاءة مؤسسات التعليم العالى عامة هما:

١- **<u>جانب الكفاءة الداخلية</u>**: وتتمثل فى قدرتها على إعداد أكبر عدد من المخرجات نسبة إلى المدخلات فى ملاءمة نوعية المخرجات للمواصفات الموضوعة، وتوفير الموارد البشرية اللازمة للقيام بهذه الأعباء.

٢- **<u>جانب الكفاءة الخارجية</u>**: وتتمثل فى قدرتها على تزويد الخريجين بالمهارات والمؤهلات والخبرات التى تمكنهم من أداء المهمات الموكلة لهم فى مواقع العمل بجدارة، وهذا يعنى التوافق بين عمليات الإعداد وبين حاجات العمل فى المهارات المطلوبة.

إن أسباب ضعف فاعلية منظومة جودة التعليم العالى فى مصر والوطن العربى قد لُخصت فى تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كما يلى:

- أخطاء فى أساليب القبول فى التعليم العالى، وفى تقييم الدارسين.
- تبعية للعالم الخارجى فى مجال البحوث العلمية.
- تراجع مستوى الأساتذة والمدربين والبرامج التعليمية.
- هيمنة الدولة والحكومة، مع ضعف توفر المحاسبية المجتمعية.
- ضعف التمويل والإمكانيات.
- تراجع فى بعض مؤشرات تكافؤ الفرص أمام الدارسين.
- تراجع استهداف التنافسية على المستوى العالمى.

- تدنى مستوى الحرية الأكاديمية.
- ضعف فى مستوى وجود عناصر مدخلات المنظومة.

ومن أبرز التحديات التى تواجه التعليم الجامعى فى مصر تتمثل فيما يلى:

- الاتجاه نحو تدويل التعليم العالى والتنافسية العالمية.
- المعايير العالمية للاعتماد.
- ضمان الجودة على المستويين المؤسسى والأكاديمى.
- تحديد مسار حركة التعليم العالى على المستويين القومى والإقليمى.
- النهوض بجودة التعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع.
- مواكبة الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وبما قدمته من منجزات كان لها أثر كبير فى تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب.
- الغزو الثقافى والفكرى، وضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية.
- نقص الاعتمادات المالية لتلبية تكاليف ضمان الجودة فى مجال التعليم العالى، خاصة مع زيادة أعداد الطلاب وارتفاع تكلفة الدراسة.

وخلال السنوات العشر الماضية وتحت الضغط المجتمعى بضرورة استيعاب زيادة الطلب على التعليم الجامعى، لجأت الدولة إلى التحول إلى نظام السوق الحر بما يسمح بتأسيس مؤسسات تعليمية وجامعات خاصة لتقديم خدمات تعليمية حقيقة تخفف من الأعباء الحكومية وتوفر الكوادر المهنية القادرة على تحمل المسئولية فى مجال التطوير والتنمية ويرضى عنها جميع الفئات الشعبية بالمجتمع؛ مما يتطلب معالجة سياسية واقتصادية واجتماعية ووضع الضوابط والقوانين المنظمة لهذه المؤسسات. وفى هذا الاتجاه نرى تكالب بعض الكليات بالجامعات الحكومية على خصخصة بعض برامجها الدراسية المستحدثة بغرض جذب الطلاب القادرين على تحمل مصاريف وتكلفة الدراسة. ويتم ذلك دون تنسيق كافٍ ووضع للقواعد واللوائح المنظمة لهذا النوع من التعليم؛ مما يثير المخاوف من تحويل نظام التعليم العالى فى مصر إلى مشروعات تجارية وجمع نفقات باهظة من أبناء الشعب، وزيادة الطبقية فى التعليم بين الطلاب، مع ملاحظة أن العوائد المالية من هذه البرامج خالصة الضريبة ولا تستفيد منها

خزانة الدولة بطريقة مباشرة، خاصة أن متطلبات المؤسسات التعليمية تحظى بتقدير وهى محل دراسة بالمقارنة بالشركات الاستثمارية الأخرى.

وفى مجال التدويل لبرامج التعليم العالى خاصة بالجامعات الخاصة نجد أن مفهوم المواطنة يخرج الفرد من خصوصيته القومية، ولذلك يجب أن يؤخذ فى الاعتبار هذا النمط من التفكير بمؤسساتنا التعليمية، وأن تجعله أحد ركائز التربية التى تقدمها للطلاب للخروج بهم من دائرة المحلية إلى دائرة العالمية. إن التربية القائمة على النظرة المحلية فقط لا يمكن أن تحقق أهدافها حتى وإن كانت هذه الأهداف محلية. ولابد من الاهتمام بالطرح السياسى والاقتصادى ذى الطابع العالمى حتى على مستوى الأهداف والبرامج الدراسية المحلية. إن هذا الرأى لابد وأن يؤخذ بعين الاعتبار عند التفكير فى تطوير أهداف وسياسات وبرامج التعليم العالى فى مصر، وليس فقط الأخذ بجانب توافق المخرجات الكمية والنوعية ومتطلبات التنمية المجتمعية المحلية مع المتطلبات العالمية، ولابد أن تضع مؤسسات التعليم العالى فى اعتبارها الأفق المستقبلى الذى يركز على إعداد الطلاب وتدريبهم فى عصر متغير ومعقد فى علاقاته؛ من أجل تهيئتهم لمواجهة كافة الظروف والمتغيرات، ولا تبنى سياساتها وبرامجها التعليمية وفقا لمتطلبات قصيرة المدى، والتى أدت إلى تضخم أعداد الخريجين من برامج لا يحتاجها السوق المحلى، مع ضعف القدرة التنافسية على المستويين الإقليمى والعالمى.

ومن المعروف أن بيئة التعليم العالى الخارجية تتصف بالحراك المستمر، فهى تؤثر فى المدى البعيد وليس القريب، والتغيير فى بيئة التعليم العالى يقع فى ثلاثة تصنيفات هى:

١- البيئة المستقرة (Stable Environment) فى القوى الأساسية للإحصاءات السكانية والاقتصادية والتكنولوجية، والقانون، والثقافة، فهى ثابتة نوعا ما.

٢- البيئة ذات التطور البطىء (Slow Development Environment) التى يحصل تغيير طفيف فيها ويتوقع التنبؤ به، واتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهته: الانخفاض أو الزيادة فى عدد المتقدمين للجامعة أو الكلية.

٣- البيئة المضطربة (Turbulent Environment) وهى البيئة التى تواجه تغيرات غير متوقعة وأساسية أحياناً.

وقد أدى الترهل فى نظام التعليم العالى المصرى إلى الخروج من مجال التنافسية العالمية على المستويين الإقليمى والدولى. ولابد من طرح قضية اقتصاديات التعليم وتحديات العولمة للحوار الوطنى مع كافة القوى الشعبية والحزبية باعتبارها من قضايا الأمن القومى، خاصة بما يخص العائد الاجتماعى من التعليم العالى، حيث من الملاحظ عند وضع السياسات بمعالجة هذه القضية بإيماءة أو توصية تطرح على بعض اللجان هنا أو هناك. ولذلك نرى أن هذه القضية محفوفة بالغموض مما أدى إلى عدم التوازن أو إيجاد صيغة سياسية تستجيب للتغيرات المجتمعية واحتياجات السوق وكافة العوائد المتوقعة من التعليم العالى. وهذا بالقطع يشكل حرجاً أمام التوجه السياسى وتحقيق مطالب الطبقة المتوسطة. وسابقاً كانت هذه الطبقة تعكس مدى سيطرتها وتأثيرها على المستوى الرسمى. وأصبح الحديث عن مطالب الطبقة المتوسطة بلا جدوى، خاصة أن التعليم العالى لا يفيد أن يعمل على خلق هذه الطبقة المتوسطة، إذا ما هى أهداف نظام التعليم برمته. من هنا نرى التناقض والتعقيد بين مطالب الطبقة المتوسطة والسياسة المعلنة للتعليم العالى، فمن ناحية نجد أن الطبقة المتوسطة تشكل قوة ضغط هائلة لكى تحافظ على مجانية التعليم أو الحد من ارتفاع نفقات الدراسة، ومن ناحية أخرى تتحمل هذه الطبقة نفقات باهظة فى تعليم أبنائها من خلال الدروس الخصوصية واللجوء إلى المراكز التعليمية غير الشرعية، وهذا بطبيعة الحال انعكس على جودة مخرجات التعليم الأساسى والعالى على حد سواء وضعف عام فى المستوى التأهيلى للخريجين وفى جميع التخصصات. مما أدى إلى الخلل الاجتماعى وانهيار المبادئ السامية للتعليم وفقد الثقة فى المؤسسات التعليمية وأعضاء هيئة التدريس بها.

والجدير بالذكر أن ضعف نظام الجودة فى التعليم العالى بالجامعات أدى إلى:

- عدم الالتزام بالمقررات التعليمية وأصول التعليم، وتصبح الشهادات الجامعية مجرد متطلب رسمى فقط.
- عدم العناية بتنمية الموارد وتوفر الآليات مع ضعف التنافسية.

- إخفاء الرغبة فى الاستمرار بتقديم الخدمات التعليمية المتميزة يولد الرغبة فى الانسحاب من منظومة التعليم.

من هنا نرى أنفسنا وقعنا فى دائرة الشر بأيديولوجية تربط بين اتباع نظامين للتعليم، بحيث يكون نصف الوعاء التعليمى اشتراكى والنصف الآخر رأسمالى. وهذه الأيديولوجية ليس من ورائها أية فائدة وهناك معارضة شديدة من فئات المجتمع المصرى نحو أن يصبح التعليم تجارياً أو أن نتجه نحو تعليب وتصنيع التعليم، فمازال أمام الدولة العديد من الفرص المتاحة من خلال إنشاء مؤسسات للتعليم غير ربحية والبحث عن مصادر تمويلية أخرى. إن الطريق نحو تأسيس مؤسسات تعليمية خاصة مازال غامضاً، حيث إن القدرة على تحمل المصاريف الباهظة لا تمثل سوى شريحة مجتمعية بسيطة وإن الاستثمار فى هذا الاتجاه محفوف بالمخاطر. ومن أجل ذلك، نرى ضرورة تشجيع المؤسسات الحكومية خصخصة مواردها من خلال تحريك مصاريف الدراسة وتقديم شهادات المزاولة والخدمات الجماهيرية بما يتناسب مع إمكانيات المواطنين. إن التوسع فى إنشاء الجامعات الخاصة سوف يقلص من ضغط الطبقة المتوسطة على صانع القرار والالتزام بمجانية التعليم، وهناك بعض الشكوك أن دعم تأسيس الجامعات الخاصة هو من أجل دعم القرارات السياسية فى هذا الاتجاه مما يشكل توتراً اجتماعياً بين المؤيدين والمعارضين.

والجدير بالذكر أنه لا يوجد فوارق فى نظام الجودة فى المؤسسات التعليمية الخاصة أو الحكومية، فالبرامج الدراسية ومقرراتها واحدة وأعضاء هيئة التدريس هم الذين يقومون بالتدريس فى جميع الأحوال دون توفير الحد الأدنى من متطلبات الجودة والاعتماد ولا يوجد نظام موضوعى للتقييم مع ضعف المعايير الأساسية لتخريج طالب يعى أغوار المهنة ولديه تخصص يستطيع أن يتنافس به من خلال فرص التوظيف عن جدارة واستحقاق. والغريب فى الأمر ومن أجل التحايل على ضعف مستوى الجودة فى التعليم العالى، نرى بعض الجامعات الخاصة تلجأ للتخفى عن طريق استعارة عناوين لبرامج دراسية ونظم تعليمية أجنبية، حتى تتمكن من تسويق برامجها لدى الشباب الذى يطمع فى فرصة للسفر إلى الخارج والبحث عن مستقبل أفضل له. ويتم ذلك تحت سمع وبصر الوزارات المعنية دون وضع أية ضوابط للتعاون

العلمى والأكاديمى مع الجامعات الأجنبية وبما يعود بالفائدة على تطوير نظام الجودة الشاملة، ويحقق الأهداف المنشودة من التعليم فى القطاعين الحكومى والخاص على حد سواء.

ومن المشاكل التى تعيق تطبيق نظام الجودة بالجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، ليس فقط توفير الإمكانيات والوسائل التعليمية الهامة والمساعدة فى رسم خرائط للمفاهيم المرتبطة بالمقررات الدراسية، ولا فى مجال تدريب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على طريق التعليم والتعلم الحديثة، ولكن فى تدنى هيكل المرتبات للقائمين على شئون التعليم الأساسى والعالى. ومازال هذا الأمر يثير الجدل السياسى بين الحكومة والأحزاب وممثلين عن أعضاء هيئة التدريس فى أنديتهم وتجمعاتهم.

إن المسئولية تقع أساساً فى سياسة التخبط وعدم حسم الأمر فى تحديد فلسفة خاصة بالتعليم، فإما أن نتبع النظام الاشتراكى كاملاً وما يتبعه من الالتزام بسياسة دعم التعليم للطالب وجميع القائمين بشئون التعليم من أعضاء هيئة التدريس والموظفين العاملين بما يسمح بتقديم حياة كريمة ورعاية اجتماعية وصحية بما يوفر المناخ المناسب نحو الاستقرار الاجتماعى مقابل تقديم أقصى الجهد فى مجال التفانى فى العمل وتوفير الجودة المستحقة تحت رقابة الدولة وفى إطار المعايير الحقيقية للارتقاء بمستوى متميز للتعليم. وأما التحول لآليات السوق الحر فى التعليم العالى على وجه الخصوص، وما يتبعه من التزام نحو تدعيم القطاع الخاص نحو تأسيس مؤسساتهم التعليمية باتباع القواعد الصحيحة والسليمة وتقديم خدمات تعليمية تتناسب مع نفقات التعليم التى تحددها الدولة والحد من استغلال بعض الفئات التى تطمح فى تحقيق أرباح هائلة من الدخول فى هذا المجال الهام. ومن أجل الحفاظ على الاستحقاق السياسى والالتزام بحقوق المواطنين فى إطار مواد الدستور المصرى، فيقترح أن تقدم الدولة أولويات تقديم الدعم للمواطنين غير القادرين على تحمل أعباء تكلفة التعليم، ويكون ذلك عن طريق اختيار الطالب بين الحصول على دعم كامل بشروط وفى تخصصات دراسية محددة، أو الحصول على نصف دعم فى حالة توفر الإمكانيات المادية للتوجه الدراسى بناء على الرغبات المقدمة وأولويات التخصص. وفى إطار اتباع نظام السوق الحر للتعليم، يجب تشجيع

المؤسسات التعليمية والقطاعات الصناعية والجمعيات الأهلية فى تقديم نموذج غير ربحى للمؤسسات التعليمية فى إطار قواعد الجودة مع تحمل الطالب التكاليف الفعلية للدراسة كاملة ولا يحصل على أية دعم من الدولة.

وكما هو الحال فى جميع الجامعات الأجنبية التى تطبق نظام السوق الحر للتعليم، يجب الابتعاد عن الترهل فى إدارة التعليم العالى والبحث العلمى عن طريق تعيين الكفاءات التى تستطيع تحمل المسئولية وتقديم الأفكار الابتكارية لتطوير وإعداد البرامج الدراسية الحديثة والقيام بتأسيس مدارس علمية على أعلى مستوى من الاستقلالية والحرية الأكاديمية وتحقيق براءات الاختراع ورفع شأن الدولة والمجتمع.

فى هذا النظام لا يوجد مكان للكسالى أو المتوكلين أو "الشلالية" وأصحاب السيطرة والنفوذ، يقابل ذلك الالتزام بتقديم التقدير المالى المناسب لأعضاء هيئة التدريس طبقا لخبراتهم ومهاراتهم، مع تحديد القواعد القانونية للمحاسبة قياسا على مخرجات التعليم وسياسة التقييم الداخلى والخارجى بما يسمح باستمرار تقديم الاعتماد لهذه المؤسسات واستكمال مسيرتها.

إن الحاجة إلى التخطيط تتطلب إدراك معايير الجودة فى التعليم الجامعى والعالى على المستوى العالمى فى ضوء المحاور الأربعة الآتية:

أ- سياسات التوسع فى التعليم: باعتبار أن التعليم مفتاح الحراك الاجتماعى، والفرصة الاقتصادية، والرفاهية، وتلبية حاجات الاقتصاد المتقدم، وتوفير مقومات عملية تحديث المجتمع.

ب- تحديث نظم الدراسة الجامعية وأساليبها: أثرت تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلى بشكل جذرى على نظم التدريس الجامعى وأساليبه، مما دفع الجامعات إلى مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم، خاصة أساليب التعلم الذاتى، واهتمت بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين فعالية الطالب والجامعة وكفايتهما.

ج- توجيه البحث العلمى بالجامعات لخدمة المجتمع: فى ضوء التغيرات والتحولات العالمية تبذل الجامعات محاولات عديدة لربط البحث العلمى بقضايا المجتمع باعتبارها مؤسسات تساعد فى عملية صنع القرارات،

وتحليل السياسات، وتكوين اتجاهات لدى الطلاب والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة المتاحة والقدرة على التعلم الذاتى وغيرها.

د- الاتجاه إلى جودة التعليم العالى: تبنى الاتجاه بضرورة تقويم أداء الجامعات ووضع نظم للاعتماد لتحقيق الجودة والفاعلية فى النظام الجامعى.

لقد أصبح من الضرورى مساهمة مؤسسات المجتمع فى تمويل التعليم العالى كمطلب ملح، خاصة أن المؤسسات الحكومية منها تعانى نقصاً فى التمويل نتيجة تقلص الإيرادات والتقلبات الاقتصادية العالمية والضغوط عليها لزيادة طاقاتها الاستيعابية فوق معدل قدراتها الفعلية (البشرية والمادية) ولمعالجة هذا الخلل يقترح ما يلى:

- زيادة نسبة مؤسسات التعليم الخاصة فى إطار آليات السوق الحر، وذلك لتخفيف العبء عن المؤسسات الحكومية، مع وضع الضوابط اللازمة.
- تصميم برنامج القروض للطلاب بشكل يجمع بين القيمة الحالية، والقيم المستقبلية المتوقعة بشكل معقول، ويتم ذلك تحت إشراف هيئة قضائية متخصصة فى ذلك.
- إنشاء صناديق خاصة لتلقى التبرعات والمساعدات من الأفراد والجهات الراغبة فى دعم التعليم العالى.
- ترشيد الإنفاق عن طريق خفض نسبة الموظفين الإداريين وغير المشتغلين فى التدريس.
- ربط تمويل مؤسسات التعليم العالى كلما تحسن أداؤها وتحسنت مخرجاتها، أى ربط التمويل بمستوى الأداء والجودة.
- إعداد الدراسات والبحوث اللازمة حول متطلبات اعتماد مؤسسات التعليم العالى ومعاييره، واعتماد البرامج المطروحة بها، ووضع أسس هذا الاعتماد فى ضوء السياسات المنظمة.
- تقويم متطلبات المهارات المطلوبة لممارسة المهن والتأكد من استيفاء البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالى لهذه المتطلبات.

- الاستعانة بالنماذج الحاسوبية العلمية لقياس جودة البرامج التـــى تطرحهـا مؤسسات التعليم العالى.
- وضع الإجراءات اللازمة لتقويم أداء مؤسسات التعليم العالى ومراجعته.
- مراجعة التعديلات الخاصة بالإطار الـــوطنى للمـــؤهلات التـــى تمنحهـا مؤسسات التعليم العالى فى القطاعين الحكومى والخاص.